

Distr.: General
28 December 2006
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

عملا بالفقرة ٧ من قرار مجلس الأمن ١٧٢٥ (٢٠٠٦)، أقدم طيه إلى مجلس الأمن تقريرى الأول عن تنفيذ ولاية بعثة حفظ سلام تابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في الصومال. فكما تذكرون طلب إلي في القرار المشار إليه أعلاه أن أقدم، في ظل التشاور مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، تقريراً إلى المجلس عن تنفيذ الولاية المنوطة بالبعثة، في غضون ٣٠ يوماً، وكل ٦٠ يوماً بعد ذلك.

وتحقيقاً لتلك الغاية، كتب إبراهيم غمباري، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، إلى ألفا عمر كوناري، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، وإلى أتالا بشير، الأمين التنفيذي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، ليوجه انتباههما إلى الالتزام بتقديم التقارير المنصوص عليها في القرار ١٧٢٥ (٢٠٠٦). وطلب السيد غمباري إلى المنظمين تزويد فرانسوا لونسيني فال، ممثلي الخاص للصومال، في أقرب وقت ممكن، بكل ما هو مهم من معلومات تتصل بتنفيذ ولاية بعثة حفظ السلام التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في الصومال، تمكيناً له من تجميع عناصر التقارير التي يطلبها المجلس، وفقاً للإطار الزمني المبين في الفقرة ٧ من القرار.

وريثما ترد المعلومات المطلوبة من مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، عقد ممثلي الخاص مشاورات غير رسمية مع مسؤولين من المنظمين بشأن مسألة تنفيذ الولاية المنوطة بالبعثة. ويتبين من هذه المشاورات أن السودان أبدى مؤخراً معارضته لتدخل قوات أجنبية في الصومال، وأن أوغندا تمنع في نشر قواتها في الصومال في غياب بيئة آمنة رغم أن البلدين كانا قد أبديا في بادئ الأمر استعدادهما لتزويد البعثة بالكيتينتين الأوليين. وبناء على المعلومات المتوافرة لدينا في الوقت الراهن، لم يجر حتى الآن، تحديد أي بلدان أخرى للمساهمة بقوات في البعثة. كما أنه ليس يجوزتنا في هذه



المرحلة أي معلومات عما إذا جرى تأمين ما يلزم من موارد مالية ودعم لوجستي من أجل نشر البعثة.

ويعتزم ممثلي الخاص إجراء مزيد من الاتصالات مع الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لتزويد المجلس بكل ما هو مهم من معلومات تتصل بتنفيذ ولاية البعثة، وفقاً للقرار ١٧٢٥ (٢٠٠٦). وإنني أدعو مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية إلى التعاون معه تعاوناً كاملاً في هذا الصدد.

(توقيع) كوفي عنان